

استمارة المشاركة:

الاسم واللقب: كمالزيتوني	الاسم واللقب: توفيق غفصي
الرتبة العلمية: دكتوراه علوم اقتصادية	الرتبة العلمية: دكتوراه علوم اقتصادية
الوظيفة: أستاذ محاضر بقسم العلوم الاقتصادية	الوظيفة: أستاذ محاضر بقسم العلوم الاقتصادية
المؤسسة: جامعة المسيلة	المؤسسة: جامعة المسيلة
العنوان: مدينة المسيلة	العنوان: مدينة المسيلة
الهاتف النقال: 0776275306	الهاتف النقال: 0776275306
العنوان الإلكتروني: kamalzitouni28@yahoo.fr	العنوان الإلكتروني: kamalzitouni28@yahoo.fr
الاسم واللقب: بالي مصعب	الاسم واللقب: بالي مصعب
الرتبة العلمية: دكتوراه علوم في علوم اقتصادية	الرتبة العلمية: دكتوراه علوم في علوم اقتصادية
الوظيفة: أستاذ محاضر بقسم العلوم الاقتصادية	الوظيفة: أستاذ محاضر بقسم العلوم الاقتصادية
المؤسسة: جامعة الواد	المؤسسة: جامعة الواد
العنوان: مدينة الواد	العنوان: مدينة الواد
الهاتف النقال: 0655.03.10.54	الهاتف النقال: 0655.03.10.54

محور المشاركة: الإصلاحات المالية في الاقتصاد الجزائري والاقتصاديات النامية.

عنوان المداخلة: تقدير التطور المالي في ظل مسار الإصلاحات المالية والنقدية في الجزائر خلال من الفترة

2015-1980

تقدير التطور المالي في ظل مسار الإصلاحات النقدية والمالية في الجزائر خلال من الفترة 1980-2015

د. بالي مصعب

د. غفصي توفيق

د. كمال زيتوني

ملخص:

إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة حقيقة العلاقة التي تربط بين متغيرات النقدية والمالية ومؤشر التطور المالي في الجزائر، لأنه بالرغم من الإجراءات العديدة التي اتخذتها الدولة من خلال عزل الاقتصاد الوطني عن التقلبات التي تحدث في أسعار النفط لم يتم تخفيف الصدمات الخارجي؛ باستخدام منهجية الاقتصاد القياسي تم تحليل الدراسة، حيث تم اعتبار أن أسعار النفط ومعدلات التضخم متغير تابع، في حين تم اعتبار أن مؤشر التطور المالي متغيرات مستقلة، حيث كانت الإشكالية تدور حول تأثير المتغير التابع الممثل في السيولة المحلية على المتغيرات المستقلة المتمثل في سعر البترول، معدل التضخم.

الكلمات المحورية: استقرار اقتصادي، معدل التضخم، معامل السيولة، سعر البترول، الصدمات

Abstract :

The objective of this study is to find out the real relationship between the variables of economic stability and the index of financial development, because despite the many measures taken by the state by isolating the national economy from fluctuations in oil prices, The analysis of the study, where oil prices were considered to be variable, was considered to be independent variables. The problem was the effect of the dependent variable on local liquidity on the independent variables of oil price and inflation.

Key words: economic stability, inflation rate, liquidity factor, oil price, economic shocks:

مقدمة عامة:

إن سياسات الإصلاح المالي والبنكي، من أهم الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية، لإدارة الاقتصاد المالي، سواء الدول المتقدمة أو النامية، وذلك بهدف بتحقيق الأهداف المالية والنقدية المنشودة (وساطة مالية، سعر الصرف، معدلات الفائدة... الخ).

وقد استخدمت الجزائر خلال الفترة محل الدراسة (1980-2015) العديد من أدوات تلك السياسة؛ ومن أهم هدي الأدوات نجد السيولة المحلية والتي استهدفت في مجملها تحقيق توازن المالي والنقدي كمدخل رئيسي لزيادة العرض الكلي للنقود وما يتطلبه من زيادة مستويات الاستثمار والتوظيف وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية؛

تعد الجزائر واحدة من الدول البترولية التي يعتمد اقتصادها على الموارد البترولية بنسبة 98% من إجمالي الصادرات، حيث تعتبر المصدر الأساسي للعملة الصعبة وهذا ما يترتب عنه أثار على الاقتصاد الكلي جعلت توازن سعر الصرف مرهون بصدمات أسعار البترول الدولية، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات العمومية ومدى توفر النقد الأجنبي، حيث أن الارتفاع المستمر الذي شهدته الأسعار منذ سنة 2003 أدى إلى ارتفاع كبير في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، وقد صاحب هذا النمو انخفاض معدلات البطالة وانخفاض معدل التضخم.

يظهر مما سبق أن الدول ذات الهيكل الاقتصادي فير المتنوع ويعتمد على قطاع المحروقات سوف يتعرض اقتصادها الكلي لتقلبات أسعار البترول ومن هنا يمكن تحديد الإشكالية دراستنا على النحو التالي؛

ما هي تأثير الإصلاحات المالية والنقدية على مؤشر التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 2015-1980؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على الأسئلة المطروحة ضمن متطلبات هذه الدراسة تقتضي الفرضية الرئيسية التالية:

إن انعكاس الإصلاحات المالية والنقدية على مؤشر التطور المالي في الجزائر خلال الفترة

2015-1980

مبشرات اختيار الموضوع:

لقد قمت باختيار هذا الموضوع لأنه خاص بالاقتصاد الجزائري بالإضافة نظرا لكون الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كلي على البترول.

أهداف الدراسة:

تهدف إلى تحليل العوامل المالية والنقدية للإصلاحات المنتجة من طرف السلطات النقدية في الجزائر في ظل تقلبات في سوق البترول؛

أهمية الدراسة؛

أصبح موضوع التطور المالي هو أساس الإقتصاد في الجزائر فمن الضروري معرفة أثر الإصلاحات المالية والنقدية على التطور المالي والوساطة البنكية ، ولقد تزايد الاهتمام بهذا الموضوع في السنوات الأخيرة نظرا لانخفاض الغير مسبق لأسعار البترول.

حدود الدراسة:

سيتم التركيز في هذه الدراسة على معرفة آثار مؤشرات التطور المالي على الإقتصاد الجزائري والتي شملت مجموعة من المؤشرات بداية من 1980 إلى غاية 2015 .

منهج الدراسة:

سنستخدم المنهج الوصفي والتاريخي من أجل وصف التطور مؤشرات التطور المالي كما تم استخدام المنهج التحليلي : في دراسة وتحليل الإحصائيات الخاصة مؤشرات التطور المالي وبعض المتغيرات التوازن الداخلي .
المنهج الاستقرائي : فنستخدمه في الفصل التطبيقي باللجوء إلى أدوات القياس الإقتصادي في قياس العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

تقسيمات الدراسة:

- ✓ المحور الأول : مدخل الى سياسات الاستقرار المالي؛
- ✓ المحور الثاني: مسار الإصلاح المالي والنقدي في الجزائر؛
- ✓ المحور الثالث: عرض المتغيرات الاقتصادية المحددة لمؤشر التطور المالي في الجزائر؛
- ✓ الخاتمة.

المحور الاول: مدخل نظري الى سياسات الاستقرار المالي.

شهد النظام المالي توسعا تجاوزت وتيرته التوسع في الاقتصاد الحقيقي، فقد ارتفع مجموع الأصول المالية في الاقتصاديات المتقدمة بحيث أصبح يشكل أكثر من ضعف الناتج المحلي السنوي، كما أصبح النظام المالي أكثر تعقيدا من حيث زيادة تعقيدات الأدوات المالية، وتنوع الأنشطة، وانتقال المخاطر، مما استوجب أن يكون الحفاظ على الاستقرار المالي هدفا أساسيا في السياسات الاقتصادية.

اولا: مفهوم الاستقرار المالي

إن مفهوم الاستقرار المالي يتعدى المفهوم البسيط لعدم وقوع الأزمات، فالاستقرار المالي يعني العمل على التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي مما ينضوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلبا على الاقتصاد.¹

كما يعرف الاستقرار المالي على أنه: قدرة النظام المالي على المقاومة والتصدي للصدمات والتخفيف من حدة الاختلالات الناتجة من الاقتصاد الحقيقي والقطاع النقدي، كون هذه الاختلالات تنقص من قدرة النظام المالي على التخصيص الامثل للموارد.²

ويمكن اعتبار النظام المالي مستقرا إذا ما اتسم بالإمكانات التالية:³

- ✓ تسيير كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية، حسب المناطق الجغرافية ومع مرور الوقت، إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى (كادخار والاستثمار، والاقراض والاقتراض، وخلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الأصول، وأخيرا تراكم الثروة ونمو الناتج)؛
- ✓ تقييم المخاطر المالية وتسعييرها وتحديدها وادارتها؛
- ✓ استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات؛

وبالتالي فان تقييم مدى إستقرار النظام المالي يستلزم إعتداد مفهوم شامل.⁴

وتجدر الإشارة إلى أن المظاهر الأساسية لعدم الاستقرار المالي تتمثل في ثلاثة مظاهر أساسية، كمايلي:⁵

✓ **الذعر المالي:** ويقصد به تلك المظاهر التي ينتج عنها حدوث التهاافت على سحب الودائع من البنك؛

✓ **الانهيار المالي:** وهو ما يتعلق بانهيار الأسواق المالية؛

✓ **عدم استقرار الاسعار:** والذي يمكن أن يأخذ الشكلين التاليين:

1. الارتفاع المستمر في الاسعار، والذي يعرف بالتضخم؛

2. الهبوط المستمر والمتواصل، والذي يعرف بالتقلص والانعكاس في الأسعار.

ثانيا: أهمية الاستقرار المالي

يمكن إبراز أهمية الاستقرار المالي من خلال مايلي:

- ✓ أن الاضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد إستقرار الاقتصاد العالمي؛
- ✓ غياب الاستقرار المالي يؤثر على النمو الاقتصادي⁶
- ✓ انتشار الاضطرابات المالية على نطاق واسع على مستوى الاقتصاد المحلي وعلى مستوى العالمي⁷؛
- ✓ نتائج الاضطرابات المالية كارثية على جميع الاصعدة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وممتدة لسنوات بعد حدوثها⁸؛

المحور الثاني: مسار الإصلاحات المصرفية والنقدية في الجزائر

يعتبر القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض ، ويعتبر من القوانين الأساسية للإصلاحات، فقد حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، كما أن المبادئ التي تقوم عليها وميكانيزمات العمل التي يعتمدها تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل، وللاهمية هذه المبادئ التي يقوم عليها، سنتطرق إليها فيما يلي بنوع من التركيز. أولا: دوافع الإصلاحات المصرفية في الجزائر.

إن المبررات التي أدت إلى الإصلاح المصرفي في الجزائر متعددة ومتنوعة ونعرض منها⁹

1. دوافع نقدية: فلقد أصبحت الحاجة ملحة وضرورية لإجراء مراجعة جذرية للنصوص القانونية التي تحكم النشاط المصرفي في الجزائر على الوجه الذي يتناسب مع التطورات الحاصلة على الصعيد الداخلي والخارجي بما يسمح البنوك من أداء دورها بفعالية، وبما يسمح للسلطات النقدية من إدارة السياسة النقدية بصرامة وأكثر استقلالية؛
2. دوافع اقتصادية: تعتبر البنوك مؤسسات تقوم بوظيفة الوساطة المالية، وتلعب دورا هاما في تمويل التنمية ونظرا لحساسية هذا الدور، فإن أي إصلاح اقتصادي لا يكتمل ما لم يواكبه إصلاح في النظام المصرفي والمالي بما سيسمح من تمكين البنوك من أداء دورها كاملا في تجميع الموارد وتخصيها نحو المشاريع والأنشطة الإقتصادية بفعالية، ومن المعلوم أنه كلما زادت كفاءة القطاع المصرفي وتحسن دوره في مجال الوساطة المالية كلما انعكس ذلك إيجابيا على الوضع الإقتصادي بشكل عام؛
3. دوافع تقنية: ترتبط هذه الدوافع بالتطورات التقنية التي حدثت في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتوظيفها في مجال الصناعة المصرفية، والتوسع في إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية وتحديث وعصرنة أنظمة الدفع والربط الشبكي بين البنوك وإدخال أنظمة المقاصة الإلكترونية.

ثالثا: أهداف قانون النقد والقرض.

يشكل القانون رقم 10-90 الصادر في 14-04-1990، والمتضمن قانون النقد والقرض، نقطة تحول نوعية في مسار النظام المصرفي الجزائري، وتتمثل الأهداف الأساسية لقانون النقد والقرض ما يلي¹⁰:

ضبط العلاقة بين بنك الجزائر الجزائري وبين الخزينة العمومية، بعدما كان هذا الأخير أداة لتمويل الخزينة دون قيود؛

منح صلاحيات أكبر لبنك الجزائر من أجل إقامة نظام مالي ومصرفي أكثر استقرارا، وذلك من خلال إنشاء مجلس للنقد والقرض (كسلطة نقدية) ومنحه صلاحيات واسعة لمراقبة أعمال البنوك والمؤسسات المالية، وقد تم في هذا الصدد إصدار تعليمات بنك الجزائر الخاصة بقواعد الحذر في تسيير المؤسسات المصرفية والمالية؛

منح إستقلالية أكبر لبنك الجزائر عن السلطة التنفيذية، حيث أصبح يؤدي دور المستشار للحكومة، كما أن هذه الإستقلالية تعني تحميل مؤسسة الإصدار المسؤولية عن الاستقرار النقدي؛ فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المالي والمصرفي بعدما كان حكرا على القطاع العام، وهو ما يترجم هدف دعم الوساطة المالية وخلق جو من المنافسة.

رابعا: تعديلات قانون النقد والقرض.

عرف قانون النقد والقرض عدة نقائص، مما إستوجب إستحداثه بقوانين معدلة ومتممة، وهي على التوالي 2001 و2003.

1. **تعديلات سنة 2001:** بالرغم من اعتبار قانون النقد والقرض 90-10 معلما هاما في الإصلاح

المصرفي والمالي، وفي دعم السوق النقدية، إلا أنه وعلى مدى عشر سنوات بدى من الضروري

إعادة تهيئة بعض أحكامه، لذا تم سن الأمر 01-01 المتمم والمعدل لبعض أحكام مواد القانون

90-10 والمتعلقة عموما بإدارة ومراقبة " بنك الجزائر " والصادر في 27 فيفري 2001¹¹.

ومن بين المواد المعدلة والتي مست محافظ بنك الجزائر ونوابه، ولقد هدفت تعديلات الأمر رقم 01-

01 أساسا إلى تقييم مجلس النقد والقرض إلى هيئتين¹²:

الهيئة الأولى: تتمثل في مجلس الإدارة، والمكلف بإدارة وتوجيه " بنك الجزائر "؛

الهيئة الثانية: تتمثل في مجلس النقد والقرض، والذي يختلف عن المجلس السابق، حيث أصبح مكلف

بالقيام بدور السلطة النقدية.

2. تعديلات سنة 2003: بعد إفلاس وانهيار بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، لجأت السلطات العمومية إلى إعادة صياغة القانون 90-10 بالأمر رقم 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، هذا النص الجديد والمشرع للنشاط المصرفي والمالي يستجيب لثلاثة أهداف وهي¹³:

2-1- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل: من خلال

الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض؛
توسيع صلاحيات المجلس الذي تخول له إختصاصات في مجال الس ولاية النقدية وسياسة
الصرف؛ والتنظيم والإشراف؛
تقوية إستقلالية اللجنة المصرفية وتعزيز الرقابة.

2-2- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي: وذلك عن طريق

إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية وإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة
المالية للدائرة الأرصدية الخارجية والمديونية الخارجية؛
إثراء محتوى وشروط التقارير الاقتصادية والمالية، وتسيير بنك الجزائر؛
تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية؛
إتاحة تسيير نشط للمديونية العمومية.

2-3- تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للمصارف وإدخار الجمهور: من خلال

تقوية شروط ومميزات اعتماد المصارف ومسيرها، والعقوبات الجزائية المفروضة على مرتكبي
المخالفات؛
زيادة العقوبات والجزاءات لمخالفي القانون المصرفي أثناء القيام بالنشاطات المصرفية؛
منع تمويل نشاطات المؤسسات المملوكة من طرف مدراء ومسيري المصرف؛
تقوية حقوق جمعية المصارف والمؤسسات المالية، وإعتماد هذه الهيكل من طرف بنك الجزائر؛
تقوية شروط عمل مركز للمخاطر¹⁴.

لقد مرت المؤشرات النقدية ومقابلاتها في الجزائر بعدة تطورات خاصة في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، والتي كانت لها آثار كبيرة على مستوى المجاميع الاقتصادية الكلية ، وللوقوف على هذه التطورات نتطرق إلى أهم التطورات السياسية النقدية والمؤشرات لها.

✓ الوضعية النقدية.

تتكون الكتلة النقدية من المتاحات النقدية M_1 ، والكتلة النقدية M_2 ، وهذا ما سنتناوله فيما يلي في الجدول التالي التي يبين لنا مدى تطور الوضعية النقدية في الجزائر:

جدول رقم 1: تطور الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

الوحدة: مليون دينار

السنوات	النقود الكتابية M_1	السيولة المحلية الخاصة M_2	المضاعف النقدي
2010	5 756,4	8 280,7	3,2
2011	7 141,7	9 929,2	3,2
2012	7 681,5	11 015,1	3,0
2013	8 249,8	11 941,5	2,9
2014	9850,2	13663,9	2,9

المصدر: معطيات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية 2014، 2009، <http://www.bank-of-algeria.dz>

من خلال الجدول نلاحظ المؤشرات النقدية سواء M_1 أو M_2 شهدت تطورا ملحوظا، إذ ارتفعت M_1 في سنة 2010 من 5756,4 إلى 8249,8 في سنة 2013 ، في حين ارتفعت M_2 في سنة 2010 من 8280,7 إلى 11941,5 في سنة 2013 و 13663,9 في سنة 2014، وذلك بسبب تحسنا أسعار البترول، بالإضافة إلى الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية خلال الفترة 2001-2014، في حين نجد أن المضاعف النقدي إنخفض من سنة 2010 من 3,2 إلى 2,9 في سنة 2014، وذلك بسبب انخفاض مداخل الجزائر من قطاع المحروقات وتأثير الأزمة المالية العالمية سنة 2008 .

✓ سياسة سعر الصرف.

إن سعر الصرف، بقي إحدى إهتمامات الحكومة الجزائرية الكبرى لما له من تأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية للدولة، وسنحاول التعرف على تطور هذا المتغير خلال الفترة (2010-2014)، حيث يبين الجدول أدناه وبناء على المنحنى أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عرف عدة تطورات نوجزها فيما يلي:

جدول رقم 2: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2010-2014).
الوحدة: دج/\$

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
DA/\$	73.94	76.05	78.10	78.15	87,90

المصدر: معطيات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية 2014، 2009، <http://www.bank-of-algeria.dz>،
إتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار تخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار الأمريكي، حيث إستقر سعر صرف الدينار الجزائري حول هذه النسبة إلى غاية مارس من سنة 1994 أين تم تخفيض الدينار بنسبة 40.17%، ونظرا لارتفاع أسعار البترول وارتفاع إحتياجات الصرف الأجنبي الذي ساهم في تقوية المركز المالي الخارجي للجزائر وتعزيز إستقرار سعر صرف الدينار ليسجل تحسنا معتبرا إلى غاية 2008 وعلى ضوء هذا أصبح سعر صرف الدينار هو 73.94 دج/\$ في سنة 2010، ثم شهد سعر صرف الدينار ارتفاع ليصل إلى 76.05 دج/\$ سنة 2011 واستمر في الارتفاع بصفة متقاربة من سنة لأخرى إلى غاية 2014، حيث سجل أكبر نسبة ارتفاع أين وصل سعر صرف الدينار إلى 87.90 دج/\$

✓ أسعار الفائدة.

إن أسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية حررت في ماي 1990، ولكن أسعار الفائدة على الاقتراض من البنوك التجارية ظلت خاضعة لحد أقصى نسبته 20% سنويا، حيث الجدول التالي يبين لنا مدى تطور أسعار الفائدة في الجزائر.

الجدول رقم 3: تطور أسعار الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2010-2014 الوحدة: %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
اسمي	1,8	1,8	1,8	1,8	1,8
حقيقي	5	5	5	5	5

المصدر: معطيات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية 2014، 2009، <http://www.bank-of-algeria.dz>،

من خلال الجدول يتضح أن معدلات الفائدة الاسمية ومعدلات الفائدة الحقيقية تسجل معدلات ثابتة من سنة 2010 إلى غاية 2014، حيث أن معدل الفائدة الاسمي يقدر بحوالي 1.8%، ومعدل الفائدة الحقيقي يقدر بحوالي 5% ويمكن إرجاع هذا الثبات في معدلات الفائدة إلى الإصلاحات الموسعة التي اعتمدها الجزائر قصد التخفيف من حدة المديونية الخارجية وتحقيق التوازنات الاقتصادية من ذ سنة 2001 وإلى ارتفاع أسعار البترول والسياسات النقدية التي تنتهجها الدولة يهدف تحرير أسعار الفائدة.

✓ معدل التضخم.

سعت الجزائر في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، ومن خلال قانون النقد والقرض 90-10 إلى مراقبة التضخم والتحكم فيه عن طريق سياستها النقدية الرامية إلى استهداف معدلات التضخم، والجدول الموالي يبين لنا مدى تطور أسعار التضخم في الجزائر.

جدول رقم 4: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2014 الوحدة: %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	4.71	4.52	8,89	4.15	2.92

المصدر: معطيات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية 2014، 2009، <http://www.bank-of-algeria.dz>،

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات التضخم عرفت إرتفاعا ملحوظا بدءا من 2010 أين وصل معدل التضخم إلى 4.71% ثم انخفض سنة 2011 ليصل 4.52%، ثم ليعود في الارتفاع بوتيرة عالية حيث سجل سنة 2012 حوالي 8.89% ثم ليعود إلى الانخفاض مجددا حيث سجل سنة 2013 معدل 4.15% وفي سنة 2014 سجل معدل التضخم 2.92%؛

ومنزاوية محددا التضخم، فإننا لاستقرار النسبيللعاملينالاثنين، منغيرالكتلة النقديةومعدل سعرالصرفالاسمي، واللذانيمثلانفياًأسعارالموادذاتالمحتوبالمستوردالقويوالأسعارالخاصةبالإنتاجالصناعي لفرعالصناعةالغذائية، قدأدبالبارتفاعمساهمةالكتلةالنقدية.

خامسا: مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2010-2014.

سيتم التعرض إلى بعض مؤشرات الخاصة بالبنوك من حيث حجم الودائع، وكذا تطور مؤشرات مردودية البنوك التجارية، مع التحليل؛

✓ هيكل الودائع البنكية خلال الفترة (2010-2014).

يمكن تحليلها من خلال الجدول رقم (5):

جدول رقم 5: هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2010-2014).

(بالملايير، دينار جزائري، نهاية المدة)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
الودائع الجارية	2763,7	3 495,8	3 356,4	3 537,5	4 434,7
البنوك العمومية	2462,5	3 095,8	2 823,3	2 942,2	3 712,1
البنوك الخاصة	301,2	400,0	533,1	595,3	722,7
الودائع للأجل	2524,3	2 787,5	3 333,6	3 691,7	4 083,8
البنوك العمومية	2333,5	2 552,3	3 053,6	3 380,4	3 793,6
البنوك الخاصة	190,8	235,2	280,0	311,3	290,1
تأمين الودائع	424,1	449,7	548,0	419,4	599,0
البنوك العمومية		351,7	426,2	419,4	494,4
البنوك الخاصة		98,0	121,8	138,8	104,6
مجموع الودائع	5288	6 733,0	7 238,0	7 787,4	9 117,5
حصة البنوك العمومية	%94,3	89,1%	87,1%	86,6%	87,7%
حصة البنوك الخاصة	%05,7	10,9%	12,9%	13,4%	12,3%

المصدر: تقرير بنك الجزائر سبتمبر 2013، ص 103، <http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat13.htm>

ارتفع للودائع تحت الطلب لأجل البنوك ب 8,1% في 2013 مقابل 6,5% في 2012 و 16,5% في 2011 بلغ نمو الودائع 7,6% مقابل 7,5% في 2012، أي استقرار جاء الارتفاع القوي لسنة 2011، 15,7% رغم كونها في انخفاض تدريجي، تبقى حصة وودائع البنوك العمومية معتبرة مقارنة بحصة وودائع المصارف الخاصة.

بالفعل، يبقن ارتفاع الودائع لأجل من طرف البنوك العمومية معتبرا، حيث بلغت وتيرة ارتفاعه 10,7 % مقابل 19,6 % في سنة 2012، كما هو الحال بالنسبة للبنوك الخاصة 11,2 % مقابل 19 % في 2012، مما جعل حصة الودائع لأجل في إجمالي الودائع تحت الطلب لأجل المجموعة تتقلص من 44,4 % في 2011 إلى 49,8 % في 2012 وأخيرا إلى 51,1 % في سنة 2013؛

✓ هيكل القروض خلال الفترة (2005-2010):

يمكن تحليلها من خلال الجدول رقم (6):

جدول رقم 6: هيكل القروض في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2010-2014).

(بالملايير، دينار جزائري، نهاية المدة)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
القروض قصيرة أجل	1 311,0	1 363,0	1 361,6	1 423,4	1 608,7
البنوك العمومية	1 045,4	999,6	973,9	936,4	1 091,0
البنوك الخاصة	265,6	363,4	387,7	487,0	517,7
قروض متوسطة وطويلة أجل	1 955,7	2 361,7	2 924,0	3 731,1	4 894,2
البنوك العمومية	1 790,4	2 194,4	2 742,2	3 521,0	4 621,1
البنوك الخاصة	165,3	167,3	181,8	210,1	273,1
مجموع القروض	3 266,7	3 724,7	4 285,6	5 154,5	6 502,9
حصة قروض قصيرة أجل	40 %	36,6%	31,8%	27,6%	24,7%
حصة قروض طويلة أجل	59 %	63,4%	68,2%	72,4%	75,3%

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقرير بنك الجزائر سبتمبر 2013، ص 108، <http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat13.htm>

نلاحظ من خلال الجدول انه في نهاية 2013 الاتجاه التصاعدي بالنسبة

للقرضات المتوسطة والطويلة الأجل والتي بلغت حصة نسبية قدرها 72,4 % من قوائم القروض الموزعة مقابل 27,6 % بالنسبة للقروض قصيرة الأجل، وهو اتجاه يهبط منذ سنة 2006 ويعود، خصوصا، إلى ارتفاع عايق القروض طويلة الأجل حيث بلغت 63,4 % في سنة 2011 مقابل 68,2 % في 2012 الموزعة بالخصوص لتمويل الاستثمارات في قطاعي الطاقة والماء.

ساهما لارتفاع ائقروض طويلة الأجل لموجهة لتمويل اسكر لفائدة الأسر
فيا لاتجاه التصاعد لئقروض متوسطة وطويلة الأجل، انتقل حجم القروض من 216,9 مليار دينار في نهاية 2011 إلى 259,1 مليار دينار في نهاية 2012 ليبلغ 307,4 مليار دينار في نهاية 2013، أين موافقيا للسنة الثانية علنا التوالي % 18,6 في 2013 و 19,4 في 2012 علنوجها لخصوص، تشكل حصاة القروض الرهنية للأسر الموزعة من طرف البنوك العمومية حصاة معتبرة % 95، (خاصة فيما يتعلق مساهمة صندوق الادخار) وبالعكس، يبين نشاط المصارف الخاصة في تيزيز القروض الرهنية للأسر الاحديثا ولا يزال ضعيفا نسبيا، بالرغم من الودائع المعتبرة المعبأة لدى الأسر.

في نهاية 2013، مثلت القروض متوسطة وطويلة الأجل لموزعة من طرف المصارف العمومية مطروحا منها إعادة شراء القروض نسبة 79,0 % من مجموع قروضها مقابل % 73,8 في نهاية 2012 . بالنسبة للمصارف الخاصة، فإن هذه الحصاة من القروض متوسطة وطويلة الأجل، التي كانت قد بلغت مستوي معتبر في نهاية 2009 بلغت % 52 تراجت تدريجيا لتبلغ % 30,1 في نهاية 2012 و % 31,5 في 2011؛

المحور الثالث : عرض المتغيرات الاقتصادية المحددة لمؤشر التطور المالي في الجزائر.

إن الهدف الرئيسي لاستخدام تحليل السلاسل الزمنية هو معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيم الظاهرة المدروسة في الفترات الزمنية من أجل استخراج القيم المتوقعة لهذه الظاهرة، وفق الأساليب النظرية المستعملة في ذلك، لتحليل التغيرات السنوية للسلاسل محل الدراسة في الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة* 2015؛

أولاً: تحليل المتغيرات مؤشر التطور المالي في الجزائر

إن أهم العوامل التي تأثر في دالة الاستقرار المالي كما هو في الجدول التالي:

جدول رقم7: العلاقة بين متغيرات النموذج دالة الاستقرار المالي في الجزائر

المتغير	الرمز	خصائص المتغير
معدل السيولة	RL	مؤشر التطور المالي
سعر البترول	PP	الاستقرار الاقتصادي
معدل التضخم	INF	

المصدر: من إعداد الباحثين

ثانياً: دراسة اختبارات الاستقرار في النموذج

يتم دراسة استقراره النموذج وفق المنهجية التالية:

1. درجة التأخير للمتغيرات:

يتم بتحديد درجة التأخير، وحسب برنامج الاحصائي *EViews.9* يكون تلقائياً؛

2. اختبار ADF:

إن اختبار ADF من أهم اختبارات الإستقرارية، بالإضافة إلى ذلك فهو يمكن أن يدلنا على أبسط طريق لجعل السلسلة تستقر، حيث تحصلنا على النتائج التالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

جدول رقم8: نتائج اختبار ADF لمتغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5%

دالة الاستقرار المالي الدولي المستوى: Level						الاختبار/المتغيرات
بدون قاطع واتجاه العام		القاطع واتجاه العام		اتجاه العام		ADF
الجدولية τ	محسوبة τ	الجدولية τ	محسوبة τ	الجدولية τ	محسوبة τ	
1,950-	0,250	3.544-	-2,671	2,948-	-1,658	Log(PP)
1,950-	0,458	3.544-	-1,101	2,948-	-1,108	Log(RL)
1,950-	0,594-	3.544-	-2,944	2,948-	-2,571	Log(INF)
المستوى 1st Difference						الاختبار
بدون قاطع واتجاه العام		القاطع واتجاه العام		اتجاه العام		ADF
الجدولية τ	محسوبة τ	الجدولية τ	محسوبة τ	الجدولية τ	محسوبة τ	
1,951-	-6,163	-3,574	-6,055	2,957-	-6,055	dLog(PP)
1,951-	-5,305	-3,574	-5,203	2,957-	-5,203	dLog(RL)
1,951-	-8,665	-3,574	-8,516	2,957-	-8,516	dLog(INF)

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews.9)

مخالصة لاختبار الاستقرارية نجد:

- . $\log(PP) \rightarrow I(1)$ مستقرة، متكاملة من الدرجة الأولى، أي أن: $\log(PP) \rightarrow I(1)$.
 - . $\log(RL) \rightarrow I(1)$ مستقرة، متكاملة من الدرجة الأولى، أي أن: $\log(RL) \rightarrow I(1)$.
 - . $\log(INF) \rightarrow I(1)$ مستقرة، متكاملة من الدرجة الأولى، أي أن: $\log(INF) \rightarrow I(1)$.
3. اختبار علاقة التكامل المتزامن.

حسب النتائج التي حصلنا عليها مسبقا وجدنا أن السلاسل مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى، وفي ظل المعطيات والنتائج السابقة سنركز على الفرضيتين التاليتين:

- ✓ الفرضية الأولى: اختبار الأثر؛
- ✓ الفرضية الثانية: اختبار القيمة الذاتية العظمى.

أولاً: درجة تأخير مسار (1) VAR:

قبل القيام بعملية الاختبار والتقدير يجب تحديد درجة تأخير المسار VAR ، وهذا بالاعتماد على المعيار AIC وبلاستعانة ببرنامج Eviews كانت قيم هاذين المعيارين كما يلي:

جدول رقم 9 : تحديد درجة تأخير المسار VAR

AIC	درجة التأخير
2,028	P=1
2,175	P=2
2,367	P=3
2,939	P=4

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات ببرنامج (EViews.9)

بالاعتماد على المعيار Akaikez وجدنا أن درجة التأخير هي (P= 1).

ثانيا: اختبار جوهنسون (Johansen):

من خلال برنامج EViews.9 تحصنا ان درجة التأخير المقبول للمسار VAR هو P=1، و منه سنجري الاختبار على نموذج للمسار (1) VAR، و ذلك بالاعتماد على الفرضيتين السابقتين. الفرضية الأولى: اختبار الأثر ؛

من خلال برنامج EViews.9 تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم 10: اختبار الأثر وفق نموذج جوهانسن

دالة الاستقرار الدولي في الجزائر		
johansen	T statistic	Valule 5%
r=0	14,59	21,13
r=1	9,15	14,26
r=2	1,78	3,84

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات ببرنامج (EViews.9)

حسب الجدول أعلاه إن نتائج الاختبار في ظل الفرضيات التالية هي:

$$i / H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0$$

$$ii / H_0 : r = 1 / H_1 : r > 1$$

$$iii / H_0 : r = 2 / H_1 : r > 2$$

في الفرضية (i) نقبل الفرضية H_1 ، وذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أكبر من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيمة 14.59، أما القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي 21.13. حيث: لا توجد علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة؛

في الفرضيات (ii)، (iii) نقبل الفرضية H_0 ، وذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أصغر من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيم التالية: 1.78، 9.15، أما القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% فهي على التوالي: 3.84، 14.26، ومنه لدينا $rang\eta = 0$. أي أن لا توجد علاقات التكامل المتزامن.

ثالثا: التقدير .

بعد أن توصلنا إلى وجود علاقة توازنية في الأجل أطول بين المتغيرات المدروسة، فإن المرحلة التالية في تحليل الانحدار الذاتي هي مرحلة التقدير واهم الاختبارات؛ من نتائج اختبار التكامل المتزامن نكون أمام حالة:

- تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) على شكل مستويات.

1 تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

من نتائج التقدير، نلاحظ أن معادلات كل من $D(Dlogrl)$ ، $D(Dloginf)$ ، $D(Dlogpp)$ ، $D(Dloger)$ مفسرة على التوالي بـ 35.75%، 59.16%، 74.61% و 51.07%، وهي نسب مقبولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$. كما أن إحصائية فيشر المحسوبة بالنسبة للمعادلات هي أكبر من قيمة فيشر الجدولة 2.69، فإن نموذج شعاع تصحيح الخطأ المقدر مقبول من الناحية الإحصائية.

2 تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR):

من نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي :

- تفسير نتائج التقدير بالنسبة لمعادلة لوغاريتم الاحتياطات الأجنبية $\log(ER)$:

$$\text{LOGRL} = 0.86 * \text{LOGRL}(-1) + 0.03 * \text{LOGPP}(-1) - 0.0571 * \text{LOGINF}(-1) + 0.57$$

$$R^2 = 0.8503 \quad F = 58.70 \quad n = 36$$

نلاحظ أنه إذا ارتفع سعر البترول خلال الفترة $(t-1)$ بمقدار وحدة واحدة، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع معامل السيولة خلال الفترة (t) بمقدار $(0,03\%)$ ، في حين نلاحظ وجود علاقة طردية بين سعر البترول ومؤشر التطور المالي بحيث قدرت المرونة بـ: $(0,03)$.

كذلك نلاحظ وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم و مؤشر التطور المالي بمرونة تقدر بـ $(0,057\%)$

أما إذا تفحصنا النموذج من الناحية الإحصائية نلاحظ أن معامل التحديد $(R^2 = 0,85)$ هو قوي جدا، حيث أن 85% من التغيرات الحاصلة في $LOGRL$ يمكن تفسيرها من خلال كل المتغيرات المؤخرة بفترة $(t-1)$.

نفس الشيء يمكن ملاحظته من خلال إحصائية فيشر المحسوبة، حيث أن هذه الأخيرة أكبر من F المجدولة، وبالتالي فإن المعنوية الكلية للمتغيرات تساهم في تفسير المتغير التابع. ومنه يمكن القول أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية والقياسية والاقتصادية كون أن مؤشر التطور المالي تتحكم فيه عوامل عديدة خارجية عن الاقتصاد الجزائري كقوى العرض والطلب في السوق البترولية؛

رابعا: ديناميكية النموذج (VAR).

حيث يتم تحليل النموذج القياسي وفق المنهجية التالية:

1. تحليل الصدمات (دوال الاستجابة):

إن نماذج الانحدار الذاتي (VAR) تسمح بتحليل الصدمات العشوائية من خلال قياس أثر التغير المفاجئ في متغيرة ما على باقي المتغيرات، يسمح لنا هذا التحليل للصدمات العشوائية بقياس الأثر المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات خلال دراستنا لدوال الاستجابة، سنقوم بتطبيق صدمات في الفترة الأولى، ثم نقوم بدراسة أثرها على باقي المتغيرات على مدى 10 سنوات؛

✓ صدمة أسعار البترول على مؤشر التطور المالي :

نلاحظ من خلال تحليل الصدمات حيث أنه يؤدي الى عدم استجابة فورية مؤشر التطور المالي في السنة نفسها ، ثم خلال السنة الثانية بعد حدوث الصدمة سيؤدي إلى انخفاض مؤشر التطور المالي ب0,02، ثم تنخفض في السنوات الموالية وتبقى متذبذبة طيلة فترة الصدمة لتصل إلى 0,04 في السنة الثامنة ثم تبقى في انخفاض في السنتين المتبقيتين لتصل إلى 0,029 في السنة العاشرة ولا يرجع الى حالة التوازن، مما يدل أن مؤشر التطور المالي يتأثر لصدمة أسعار النفط في الأجل القصير؛

✓ صدمة معدل التضخم على مؤشر التطور المالي :

خلال دراستنا لدوال الاستجابة، سنقوم بتطبيق صدمات في الفترة الأولى، ثم نقوم بدراسة أثرها على باقي المتغيرات على مدى 10 سنوات، حيث يؤدي الى عدم استجابة فورية مؤشر التطور المالي في السنة نفسها ، ثم خلال السنة الثانية بعد حدوث الصدمة سيؤدي إلى انخفاض مؤشر التطور المالي ب0,04 خلال السنة الثانية بعد حدوث الصدمة، ثم ترتفع في السنوات الموالية وتبقى متذبذبة طيلة فترة الصدمة لتصل إلى 0,047 في السنة العاشرة ويرجع الى حالة التوازن ، مما يدل أن مؤشر التطور المالي يتأثر لصدمة معدل التضخم في الأجل القصير؛

2. تحليل التباين:

إن الهدف من تحليل التباين هو معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطأ التنبؤ، وهذا من خلال كتابته بدلالة تباين خطأ التنبؤ لكل متغيرة، وحساب نسبة كل تنبؤ من التباين الكلي للحصول على نسبه المئوية.

جدول رقم 11 : تحليل التباين وفق المتغيرات الدراسة $\log(RL)$

V	Log(RL)	Log(PP)	Log(INF)
02	%88.80	%2.07	%9.11

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews.9)

- تباين خطأ التنبؤ ل: $\log(rl)$ ناتج بنسبة %88.80 عن قيمه السابقة في المدى القصير ، حوالي %2.07 عن تجديرات $\log(pp)$ ، حوالي %9.11 عن تجديرات $\log(inf)$

جدول رقم 12 : تحليل التباين وفق المتغيرات الدراسة $\log(PP)$

V	Log(RL)	Log(PP)	Log(INF)
02	%6.25	%91.15	%1.59

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews.9)

- تباين خطأ التنبؤ ل: $\log(PP)$ ناتج بنسبة %91.15 عن قيمه السابقة في المدى القصير، حوالي %1.59 عن تجديرات $\log(inf)$ وحوالي %6.25 عن تجديرات $\log(RL)$.

جدول رقم 13 : تحليل التباين وفق المتغيرات الدراسة $\log(INF)$

V	Log(RL)	Log(PP)	Log(INF)
02	%2.30	%4.21	%93.47

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews.9)

- تباين خطأ التنبؤ ل: $\log(INF)$ ناتج بنسبة %93.47 عن قيمه السابقة في المدى القصير، حوالي %4.21 عن تجديرات $\log(PP)$ ، وحوالي %2.30 عن تجديرات $\log(RL)$.

من هذه النتائج نستنتج أن:

- تأثير صدمة من $\log(ER)$ على $\log(PP)$ يكون أكبر من تأثيرها على باقي المتغيرات.
- تأثير صدمة من $\log(PP)$ على $\log(INF)$ يكون أكبر من تأثيرها على باقي المتغيرات.
- تأثير صدمة من $\log(INF)$ على $\log(RL)$ يكون أكبر من تأثيرها على باقي المتغيرات.

3. دراسة السببية:

يمكننا استنتاج العلاقات السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة في الدراسة

كمايلي:

جدول رقم 14: نتائج اختبار Granger لدراسة السببية بين المتغيرات

الملاحظة	probabilité	F_{cal} T- Fisher.	الفرضيات
لا توجد علاقة سببية وحيدة، الاحتمالات الأجنبية يتسبب في سعر البترول	0,21	1,92	LOGPP لا يسبب LOGRL
توجد علاقة سببية بين المتغيرات: معدل التضخم والاحتمالات الأجنبية	0,87	0,13	LOG PP لا يسبب LOGRL
لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات: معدل التضخم وسعر البترول	0,01	4,85	LOGINF لا يسبب LOGRL
	0,06	2,96	LOGINF لا يسبب LOGRL
	0,2847	1,31	LOGPP لا يسبب LOGINF
	0,5253	0,66	LOGINF لا يسبب LOGPP

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews.9)

من خلال الجدول نسجل التفسيرات التالية:

1. من خلال قيمة احتمال الخطأ (Prob) أقل من 5%، نقبل فرضية عدم وجود سببية بين سعر البترول ومؤشر التطور المالي، بينما نرفض الفرضية الثانية التي تشير إلى وجود علاقة سببية بين الاحتمالات الأجنبية وسعر البترول؛
2. من خلال قيمة احتمال الخطأ (Prob) أكبر من 5%، نقبل فرضية عدم وجود سببية بين مؤشر التطور المالي ومعدل التضخم؛
3. من خلال قيمة احتمال الخطأ (Prob) أقل من 5%، نقبل فرضية وجود سببية بين معدل التضخم ومعامل السيولة، بينما نقبل الفرضية التي تشير إلى وجود علاقة سببية بين معامل السيولة ومعدل التضخم؛

الخاتمة العامة :

إن الدراسة التطبيقية حول علاقة متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، بحيث حاولنا حصر مختلف المتغيرات المفسرة والتي تتأثر بتغيرات الاستقرار المالي في الدول محل الدراسة، فقمنا بتطبيق منهجية أشعة الانحدار الذاتي على معطيات سنوية فكانت النتائج مقبولة إحصائياً وقياسياً، واقتصادياً كانت مقبولة نسبياً.

ما يمكن إستخلاصه من خلال هذه الدراسة هو أن:

بعد الدراسة القياسية توصلنا إلى النتائج التالية :

ختائج النموذج تبين أن متغير سعر البترول له علاقة مع مؤشر التطور المالي، مما يفسر اقتصادياً ان أي تغيير (تخفيض) في سعر البترول يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان المحلي في الجزائر؛

-ان متغير معدل التضخم له أثر على مع مؤشر التطور المالي ، وهذا يفسر اقتصاديا أن ارتفاع حجم التضخم يؤدي الى فقدان القوة الشرائية لها وبالتالي ارتفاع الاسعار أي حدوث تضخم مما يستدعي رفع أسعار الفائدة على القروض وهذا يؤدي الى تقليل الطلب على القروض.
-لا يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات وذلك نظرا إلى خصوصية الاقتصاد الجزائري بعد 1990 مرحلة التحرير الاقتصادي؛

2. اختبار صحة الفرضيات:

من خلال دراستنا توصلنا إلى إثبات صحة الفرضيات المتبناة على ضوء النتائج الدراسة القياسية توصلنا أن الفرضية الرئيسية صحيحة؛ والتي تنص أن: **إن انعكاس بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشر التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2015**

الإقتراحات:

- ✓ تمكين الاقتصاد الوطني في ظل الانفتاح على السوق الخارجية، خاصة مع محاولة الجزائر دخول المنظمة العالمية للتجارة؛
- ✓ قيام الجزائر بإدخال إصلاحات جوهرية لمواجهة مختلف الاختلالات وعدم الاستقرار المالي نتيجة انخفاض أسعار النفط وأسعار الصرف؛
- ✓ تعزيز سلامة الاقتصاد الجزائري دون اللجوء إلى العائدات البترولية؛

التهميش:

- 1
- ²Martin K.Hess, **La stabilité financière internationale et le rôle du FMI**, Revue Politique Economique, N°03 2005, P32.
- ³عازي شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 36، صندوق النقد الدولي، 2005، ص2.
- ⁴المرجع نفسه، ص 3.
- ⁵مانيير كوهين، النظم المالية والتمويلية، ترجمة عبد الحكم الخزاعي، دار الفجر، عمان، الاردن، 2007، ص 109-111.
- ⁶المعهد المصرفي المصرفي، الاستقرار المالي والنمو، سلسلة حلقات نقاشية، العدد 11، ص 1، الموقع: WWW.edi.gov/finanacail، تاريخ الاطلاع: 23.08.2014.
- ⁷أحمد مهدي بلوافي، البنوك الاسلامية والاستقرار مالية: تحليل تجريبي، مرجع سابق، ص 73-76.
- ⁸عاري شيناسي، مرجع سابق، ص 2.
- ⁹عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص57.
- ¹⁰301رحيم حسين، مرجع سابق، ص
- ¹¹AbdelkrimNAAS,**Le système bancaire algérien**, Editions INAS, France, 2003, p175.
- ¹²Ibid, p175.
- ¹³Abdelkrim SADEG, **Lesystème bancaire algérien la nouvelle réglementation**, édition les presses de limprimerie, ABEN, 2004, P24.
- ¹⁴Abdelkrim SADEG•Ibid ، pp25, 26.

*أنظر الملحق رقم 01

تقدير التطور المالي في الجزائر من خلال مسار الإصلاح المالي والنقدي خلال الفترة 1980-2015

مؤشرات الأزمات المصرفية	المؤشرات الاقتصادية الكلية		السنوات
	%	\$	الوحدة
% PIB	معدل التضخم INF	PP سعر البترول	متغيرات
RL معدل السيولة			
57,56	9,51	35,10	1980
57,02	14,65	39,50	1981
66,42	6,54	35,90	1982
70,99	5,96	30,50	1983
72,76	8,11	29,70	1984
76,84	10,48	28,90	1985
75,79	12,37	14,90	1986
79,67	7,44	18,60	1987
83,82	5,91	14,20	1988
72,79	9,30	16,90	1989
61,77	16,65	22,26	1990
49,11	25,88	18,62	1991
51,94	31,66	18,44	1992
50,10	20,54	16,33	1993
45,31	29,04	53,53	1994
37,16	29,77	16,86	1995
33,00	18,67	20,29	1996
36,08	5,73	20	1997
42,37	4,95	14	1998
42,20	2,64	15	2099
37,82	0,33	28,59	2000
56,84	4,22	24,90	2001
62,72	1,41	25,24	2002
62,81	4,26	29,30	2003
59,26	3,96	38,66	2004
53,82	1,38	54,64	2005
57,28	2,31	65,85	2006
64,09	3,67	74,95	2007
62,98	4,86	99,86	2008
73,16	5,73	62,20	2009
69,05	3,91	80,2	2010
68,06	4,52	112,9	2011
67,95	8,89	111	2012
71,74	3,25	109,3	2013
79,41	2,91	100,2	2014
81,57	4,78	53,94	2015

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على : الصندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية

http://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database، والإحصائية،